

اقتصاد

المركزي، يطالب اتحاد غرف الصناعة بتحصيل القروض المتعثرّة وثيقة حسن سلوك من المصارف عند تجديد السجلات الصناعية

الوطن

في كتاب عاجل وسري، طالب مصرف سورية المركزي اتحاد غرف الصناعة السورية بضرورة إيجاد حل جذري لشكلة الديون المتعثرة على الصناعيين. واستند الكتاب إلى قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، وفي إطار الإجراءات الجارية القيام بها لتقليل الصعوبات التي تعترض حسن قيام المصارف العاملة في القطر بمعالجة ملف الديون المتعثرة لديها، مبيّناً أن المصارف العاملة في القطر تواجه صعوبات في الحصول الأقساط المترتبة على بعض الصناعيين، الأمر الذي يؤثر سلباً في التحصيل المصارف لحقوقها وأموالها المترتبة على القروض الممنوحة لهؤلاء.

وبناء عليه اقترح المصرف المركزي طلب وثيقة حسن تعامل من المصارف المعنية المنححة عند تجديد السجلات الصناعية العائدة للصناعة، وذلك بهدف الضغط عليهم لسداد أو المباشرة بإجراءات تسوية ديونهم وفق الأحكام المحددة في المادة ٤ من هذا القانون، ولدى الاستفسار من رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي قال إن مقترح المصرف المركزي قابل للتطبيق فيما يخص المصارف العاملة فقط وفي حال ثبوت سوء النية للمقرضين حصراً لافتاً إلى أنه لا يجوز الضغط على المتعثرين المتضررين بسبب ظروف الحرب مؤكداً أن المخاطر والخسائر الناتجة يجب أن يتحملها الجميع وليس فقط الصناعيون. وأشار الشهابي إلى أن الاتحاد لا يوافق المركزي على مقترحه بالنسبة للمصارف الأخرى أيضاً مبرراً ذلك بأن العلاقات المصرفية بين المصرف والمتعاملين تضيق من خلال عقود مبرمة بين الفريقين وبناء عليه فإن إعاقه الصناعي من خلال إلزامه بهذه الوثيقة من المصارف المتعامل معه هي مخالفة قانونية تؤدي بالصناعي إلى إيقاف نشاطه بالكامل ولا يعزز الثقة الاستثمارية في البلاد بل يشكل هذا القرار تحيزاً واضحاً لصالح المصارف على حساب الصناعة الوطنية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستحقاقات المحددة، وثبوت أن التسوية تساعد على التسديد وتحصيل كتلة الدين بكفاءة أكبر من الإجراءات المتبعة حالياً وفق القوانين والأنظمة النافذة، وثبوت الجدارة الائتمانية للدين أو المتدخل بتاريخ التسوية ومن قدرته على السداد وفق شروط

التسوية المزمع إبرامها، ومن أن التعثر أو عدم القدرة على السداد وفق العقود القائمة إنما يعود لأسباب خارجية عن إرادة الدين، وبعد التأكد من كفاية الضمانات.

ويتميز عمل المصرف المركزي على كفاية الضمانات. ويمكن إجراء التسوية في الحالات التي يثبت فيها جدية العميل المدين بتسديد الالتزامات المترتبة عليه إلا أنه يتعذر عليه والأسباب معلنة تقديم ما يثبت جدته الائتمانية أو تعزيز طلبه بضمانات إضافية، وذلك بموافقة تصدق عن المدير العام للمصرف (رئيس لجنة التسويات) وعلى مسؤوليته، بحيث يتم إعلام مصرف سورية المركزي من خلال التقارير الدورية ذات الصلة بكل حالة على حدة ومسوغات اتخاذ القرار فور صدوره، ولا يعتبر هذا الإعلام بمنزلة موافقة من مصرف سورية المركزي على قرار الموافقة بأي حال من الأحوال.

ويقوم المصرف بإجراء التسوية وفق عدة شروط، كإجراء التسوية على كامل كتلة الدين لمدة لا تتجاوز عشر سنوات كحد أقصى (بما فيها فترة السماح) أو المدّة المتبقية من العقد الأساسي أيهما أطول، وتحدد المدّة تبعاً لنوع الدين وضمن الأجل المحدد في المادة ٤ من هذا القانون، ولدى الاستفسار من رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي قال إن مقترح المصرف المركزي قابل للتطبيق فيما يخص المصارف العاملة فقط وفي حال ثبوت سوء

النية للمقرضين حصراً لافتاً إلى أنه لا يجوز الضغط على المتعثرين المتضررين بسبب ظروف الحرب مؤكداً أن المخاطر والخسائر الناتجة يجب أن يتحملها الجميع وليس فقط الصناعيون. وأشار الشهابي إلى أن الاتحاد لا يوافق المركزي على مقترحه بالنسبة للمصارف الأخرى أيضاً مبرراً ذلك بأن العلاقات المصرفية بين المصرف والمتعاملين تضيق من خلال عقود مبرمة بين الفريقين وبناء عليه فإن إعاقه الصناعي من خلال إلزامه بهذه الوثيقة من المصارف المتعامل معه هي مخالفة قانونية تؤدي بالصناعي إلى إيقاف نشاطه بالكامل ولا يعزز الثقة الاستثمارية في البلاد بل يشكل هذا القرار تحيزاً واضحاً لصالح المصارف على حساب الصناعة الوطنية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستحقاقات المحددة، وثبوت أن التسوية تساعد على التسديد وتحصيل كتلة الدين بكفاءة أكبر من الإجراءات المتبعة حالياً وفق القوانين والأنظمة النافذة، وثبوت الجدارة الائتمانية للدين أو المتدخل بتاريخ التسوية ومن قدرته على السداد وفق شروط



قرار لـ«الجمارك» يثير حفيظة «المناطق الحرة» و«الاقتصاد» تتدخل للحل مسؤول في الجمارك: إيراداتنا في ٥ أيام تقارب إيرادات المناطق الحرة في عام

كتكوت؛ الجمارك مؤسسة جباية ونحن مؤسسة استثمار



بمعالجة القرار الصادر عن مديرية الجمارك بطريقة جيدة تتوافق مع متطلبات العمل وبما يساهم بتطوير المناطق الحرة وعملها.

يشار أن المرسوم التشريعي رقم ١٨/ تاريخ ١٨/١٢/١٩٧١ المتضمن إحداث المؤسسة العامة للمناطق الحرة نص في المادة ٢/ على أن المؤسسة تضطلع بالمهام التالية، إدارة واستثمار المناطق الحرة وأحداث المستودعات والمخازن اللازمة لها وتطويرها بما يؤدي إلى نمو هذه المناطق وازدهارها، واقتراح مشاريع إنشاء المناطق الحرة أو إلغائها، إضافة إلى تنظيم أعمال المناطق الحرة وتنسيق فعاليتها بما يؤدي لخدمة الاقتصاد وتنمية المبادلات التجارية الدولية، وممارسة جميع الاختصاصات التي كانت تمارسها الجهات المستفيدة للمناطق الحرة باستثناء ما يتعلق منها بشؤون الرقابة الجمركية، وبصورة عامة معالجة كل ما يتعلق بإدارة المناطق الحرة واستثمارها، على أن تراعي الهيئة الشروط والأحكام الخاصة بالرقابة الجمركية ورقابة القطع وتؤمن المنشآت اللازمة لهذا الغرض.

الحرة هي مؤسسة استثمار لا يتم قياس نجاحها بما يتم تحقيقه من إيرادات وإنما بما تم تحقيقه من استثمارات، منوها إلى أن المؤسسة ذات طابع اقتصادي تهدف إلى جذب الاستثمارات إلى المناطق الحرة وتشغيل الأيدي العاملة المحلية. كاشفاً أن الرسوم الجمركية التي حصلت لها لجمارك من المناطق الحرة خلال العام الماضي بلغت ٥,٣ مليارات ليرة سورية. وأكد ككتكوت أن إيرادات المؤسسة في العام ٢٠١٥ تعتبر أفضل من إيرادات السنوات السابقة، مبيّناً أن إيرادات المؤسسة للعام ٢٠١٥ بلغت ٩٦٠ مليون ليرة سورية على حين أن إيرادات عام ٢٠١٤ بلغت ملياراً و٤٧٠ مليوناً بنسبة زيادة وصلت إلى ٣٠ بالمئة. وأضاف أن المؤسسة تحقق إيرادات الأخرى من المناطق الحرة العاملة حالياً نحو ٣ مناطق من أصل ٩ مناطق، توقفت باقي المناطق بسبب خروج بعض فروعها عن الخدمة أو الظروف الأمنية المحيطة ببعض الفروع.

يكون بهدف وضعها في الاستهلاك المحلي وهذا يحتاج إلى موافقة وزارة الاقتصاد، حتى لا تتسبب للبضائع في المنطقة الحرة. مشيراً إلى إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة للعام ٢٠١٥ لا تتجاوز ملياراً و٩٦٠ مليون ليرة سورية، مقارنة بإيرادات الجمارك خلال خمسة أيام فقط من العام الحالي من ١/ كانون الثاني وحتى ٦/ كانون الثاني التي بلغت نحو ملياراً و٤٠٠ مليون ليرة سورية. تعتبر متوازنة بطريقة لا تستحق المغامرة في موضوع التخليص الجمركي من أجلها. من جهته بين مدير عام المؤسسة للمناطق الحرة محمد ككتكوت «الوطن» أن القرار الذي يعطل عمل المناطق الحرة، موضحاً أن الهدف من إقامة الحرة وفق قانون تأسيسها بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي هو تنظيم ضبط ودخول البضائع بمشاركة مديرية الجمارك، مؤكداً على أنه يتم العمل حالياً في وزارة الاقتصاد بهدف معالجة هذا القرار. وأوضح ككتكوت أن مديرية الجمارك مؤسسة جباية على حين أن المؤسسة العامة للمناطق

يكون بهدف وضعها في الاستهلاك المحلي وهذا يحتاج إلى موافقة وزارة الاقتصاد، حتى لا تتسبب للبضائع في المنطقة الحرة. مشيراً إلى إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة للعام ٢٠١٥ لا تتجاوز ملياراً و٩٦٠ مليون ليرة سورية، مقارنة بإيرادات الجمارك خلال خمسة أيام فقط من العام الحالي من ١/ كانون الثاني وحتى ٦/ كانون الثاني التي بلغت نحو ملياراً و٤٠٠ مليون ليرة سورية. تعتبر متوازنة بطريقة لا تستحق المغامرة في موضوع التخليص الجمركي من أجلها. من جهته بين مدير عام المؤسسة للمناطق الحرة محمد ككتكوت «الوطن» أن القرار الذي يعطل عمل المناطق الحرة، موضحاً أن الهدف من إقامة الحرة وفق قانون تأسيسها بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الصناعي هو تنظيم ضبط ودخول البضائع بمشاركة مديرية الجمارك، مؤكداً على أنه يتم العمل حالياً في وزارة الاقتصاد بهدف معالجة هذا القرار. وأوضح ككتكوت أن مديرية الجمارك مؤسسة جباية على حين أن المؤسسة العامة للمناطق

٨٥٠٠ تاجر خافوا بريف دمشق في ٢٠١٥

«التموين»: نسبة الغش في العينات المسحوبة تضاعفت

وفعاليات تجارية مخالفة وتسجيل نحو ٩١ مخالفة بحق التلاعب بمواصفات السلع المعروضة والمبيعة وضبط دوريات حماية المستهلك ٤٨ حالة غش في البضاعة ذاتها ٩٢ حالة اتجار بمواد مدعومة من الدولة حيث تعتبر هذه المخالفات الجسيمة التي يحال مرتكبها للقضاء ويجوز للقاضي تغريمه أو حبسه وتصل الغرامة إلى مبالغ كبيرة تصل إلى مليون ليرة كما بين الضمان أنه تم ضبط ٢٥ حالة للمواد وأغذية منتهية الصلاحية و١٣ حالة متاجرة بمواد إغاثية، إضافة إلى ضبط ١٧٦ مخالفة بيع بسعر زائد. كما أكد مدير حماية المستهلك أن الوزارة تستنفق كل طاقاتها في سبيل متابعة ورصد حالات الغش والتلاعب بالإسعار وغيرها من المخالفات في الأسواق وحضوراً دائماً في الأسواق وأوقاتاً مختلفة وأن كل ذلك يأتي ليجنب ما حصل سابقاً لدى فرز بعض العاملين لتكليفهم الرقابة التوعيبية رئاسة الوزراء لفرز وتقييمهم من الموظفين المقدمين في العصر الذين تود إدارتهم التخلص منهم لأسباب مختلفة منها عدم كفاءتهم في العمل أو عدم التزامهم وانضاهتهم في وظائفهم مبيّناً أن مثل هذا الإجراء لا يخدم الرقابة التوعيبية بل يزيد من الأعباء عليها.

مؤخراً تحت اسم حملة توعيبية بالاشتراك مع العديد من المنظمات الشعبية في محافظة ريف دمشق أثمرت عن كشف ورصد عدد كبير من حالات الغش والتلاعب إضافة إلى تخصص دورية خاصة بسحب العينات مهنتها فقط الحضور في الأسواق وسحب العينات من المواد المشتبه بها من خلال الاعتماد على الملاحظة المباشرة من المراقب عبر تغير لون المادة المعروضة وخاصة في المواد الغذائية أو تغير رائحتها حيث يتم مباشرة سحب عينة وإرسالها إلى المخبر المختص لفحصها وتحليلها وتحديد مدى مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة إضافة إلى سحب العينات بناء على شكوى المستهلكين وأن هناك توجيهاً لجميع عناصر حماية المستهلك حالياً في التركيز على متابعة المواد الغذائية المعروضة لدى الباعة في المحال والأسواق.

وأتمه تم مؤخراً ضبط عدد من بائعي اللحوم المفرومة المغشوشة والمخالفة حيث تم ضبط الكمية ومصارتها وإتلافها فوراً وإغلاق المحال إدارياً مدة ثلاثة أيام وإحالة المخالف إلى القضاء موجوداً. كما أكد مدير التكوين أن توجه المديرية بات نصب على ضبط المخالفات النوعية والجسيمة التي تشكل خطراً في ارتفعت مؤخراً لأكثر من ١٠٠٪ وهو مؤشر حول تزايد المواد والسلع المخالفة والمغشوشة في المحال والأسواق وخاصة المواد الغذائية مثل اللحوم (المفرومة - الجمدة) والأسماك وبعض الأغذية مثل الحافظات مثل المعلبات والحلويات وغيرها.

وعن دور المديرية وإجراءاتها حول ذلك بين السالم أن الأيام الأخيرة شهدت تكديفاً لدوريات حماية المستهلك في الأسواق والمحال والفعاليات التجارية وأنه تم القيام بحملة

أظهرت أرقام مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق أن ٨٥٠٠ ضبط تمويني جرى تنظيمه بحق مخالفين خلال العام ٢٠١٥ منها ٢٥٥٠ عينة تم سحبها لمراسمتها مخبرياً وسعياً ثبت مخالفة ٢٢٪ منها بعد فحصها وإجراء التحاليل اللازمة لها وسلامة بقية العينات كما تشير الأرقام إلى تسجيل ١٢٠٠ حالة إغلاق إداري بحق مخالفين وإحالة ٧٦ مخالفاً آخر إلى القضاء موجوداً بسبب ارتكابهم مخالفات جسيمة وضبط ٣٤ حالة غش وتوليس و٥٧ حالة تلاعب في المواصفات والبيانات، إضافة إلى ٥٦ حالة اتجار بالدقيق التوميني و٧٤ حالة بيع وعرض مواد منتهية الصلاحية وتسجيل ١٢٠ ضبطاً توعيبياً خاصة بمخالفات المحروقات بينما كانت بقية المخالفات البالغة ٦٨٠ مخالفة تنص مخالفات متفرقة مثل أصحاب الأفران الخاصة والصيدليات وبائعي الألبسة وخاصة حالات التزوير الوهمي للأشعار خارج الأوقات والمقرات المرخصة لذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير التجارة الداخلية لؤي السالم أن حالة المخالفات بالعينات المسحوبة ارتفعت مؤخراً لأكثر من ١٠٠٪ وهو مؤشر حول تزايد المواد والسلع المخالفة والمغشوشة في المحال والأسواق وخاصة المواد الغذائية مثل اللحوم (المفرومة - الجمدة) والأسماك وبعض الأغذية مثل الحافظات مثل المعلبات والحلويات وغيرها.

وعن دور المديرية وإجراءاتها حول ذلك بين السالم أن الأيام الأخيرة شهدت تكديفاً لدوريات حماية المستهلك في الأسواق والمحال والفعاليات التجارية وأنه تم القيام بحملة

عبد الهادي شباط

١٨,٨ مليار ليرة أرباح «التجاري» في ٢٠١٥ وتسليفات الحكومة ٣٤٣ ملياً سلمان لـ«الوطن»: اقتراحات لتصبح الرواتب بدءاً من ١٥ الشهر والاستعلام عن الرصيد من الجوال



الوطن

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري فراس إبراهيم سلمان لـ«الوطن»، أن المصرف حقق أرباحاً بنحو ١٨,٨ مليار ليرة سورية من دون تقييم القطع الأجنبي وقيل الاتعاطات الإلزامية للضريبة والمخصصات.

مبيّناً أن نتائج المصرف تشير إلى التطور الإيجابي في القطاع وخاصة مؤشر الودائع الذي شهد ارتفاعاً بنسب جيدة، ووفق آخر البيانات المتوافرة فقد بلغت ٦٢٧ مليار ليرة سورية بالشقيين العام والخاض، في نهاية تشرين الثاني من عام ٢٠١٥، يوازيه ارتفاع بحجم التوظيف بلغ ٤٣٥ مليار ليرة سورية في الأشهر الثلاثة الأولى من مستلزمات أساسية وفق التوجه العام لمختلف مؤسسات الدولة.

مشيراً إلى نجات نسب السيولة لدى المصرف والتي بلغت ٧٨٪ بمختلف العملات وهي نسب بالمقاييس المعيارية جيدة لتلبية كل الاحتياجات والوفاء بأي التزامات، كما صوّت على أن حصة المصرف من إجمالي موجودات جميع المصارف العاملة في القطر بنحو ٤,٤٪.

كما كشف سلمان عن أنه من المتوقع خلال فترة وجيزة طرح خدمات الكروتين الجديدة عن طريق الجوال كاستعلام عن الرصيد وكشف الحساب المتخصص وتحويل الأموال وفتح الفواتير باستخدام تقنية «USSD» إضافة إلى الخدمة الإلكترونية التي يقدمها المصرف حالياً كدفع فواتير الهاتف الثابت والكهرباء والمياه.

وبين سلمان أن خطط وإجراءات المصرف للعام الحالي (٢٠١٦) حددت بأولويات مرتبطة بالبحر والعقوبات فتم التوجه إلى تحديث الأنظمة البرمجية بما يتواءم مع حجم أعمال المصرف وتطوير أدائه والاستعداد إلى تفعيل الجانب التسليقي المباشر وغير المباشر، بهدف تحقيق أعلى العائدات وبما يساهم بشكل فعلي بدفع عجلة الإنتاج الحقيقي، منوها بقرب العمل على منح القروض التشغيلية لتمويل رأس المال العام لقطاعات اقتصادية محددة وفق أولويات مرتبطة بالقطاعات الرامثة والمنظمة بالقطاع الزراعي وقطاع الإنتاج الصناعي والحرف اليدوية التقليدية.

كما يتم وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر تعكس مدى تحمل المصرف للمخاطر وزيادة التعاون مع المصارف لفتح قنوات لتفكيك كل العمليات المصرفية الخارجية وتحديث البنية المعلوماتية التحتية للمصرف لتطوير الشبكات وأمن المعلومات والتوسع في استخدام البطاقات

الوطن

فرق عمل إدارية مهنتها المتابعة الدائمة، المصرف، وزيادة انتشار الصرافات والقطع التبديلية كما تم التعاقد مع شركتي صيانة. وأوضح سلمان أن موضوع تقييم أداء المصرف من المواضيع المعقدة التي يصعب الوصول فيها إلى نسب مؤكدة من وجهة نظر، مشيراً إلى أنه من خلال المعطيات والوقائع يكفي الوصول إلى الهدف من التقييم الذي يحدد نقاط القوة والفعالية ومدى الانحراف والمعيارية للصراف والخدمات الرئيسية في المصرف وتم العمل على تأمين خطوط اتصال احتياطية (بديلة) للصرافات سواء عن طريق المؤسسة العامة للاتصالات أو عن طريق شركات الخلو، مع مضاعفة الجهود المبذولة من الطاقم الفني لدى المصرف في العمل لتحسين مستوى أداء الصرافات.

كاشفاً عن العمل لأخذ موافقة الجهات الوصائية على تعديل استحقاق الرواتب إضافة إلى الاستمرار بالتعميل غير المباشر باعتباراً ١٥ الشهر لتوزيع الضغط على مدار ٢٠ يوماً، إضافة للعمل على تأمين صرافات جديدة بالتعاون مع الدول الصديقة على أمل تأمينه في وقت قريب لتحسين مستوى الخدمة.

وعن آخر التطورات والتحديات فيما يخص الخط الائتماني الإيراني بين سلمان أن التعاون والتنسيق مع الجانب الإيراني مستمر وما زال المصرف بصدد متابعة تنفيذ الخط الائتماني الأول لتصفية جميع العقود الموافقة عليها من الجانب الإيراني. مؤكداً أن أي اتفاق جديد سيتم الإعلان عنه بتاريخه.

بين سلمان أن القيمة التراكمية للتسهيلات والقروض الممنوحة للقطاع العام بلغت ٣٤٣ مليار ل.س، موضحاً أنه ليس هناك أي تغيير بالسياسة التمويلية للمصرف، والتي تصب في الاتجاه الذي يعزز وصول القطر ويؤمن مستلزمات الانتصار في هذه الحرب الظالمة وإعادة العجلة الإنتاجية للدوران بالحدود الطبيعية.

وقابلة للتطبيق ضماناً لتكامل الأدوات وعدم الإزدواجية في العمل. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير التخطيط والإحصاء في وزارة الاقتصاد إبراهيم بدران أن السؤارة تعمل على استكمال تأسيس المنظومة المؤسساتية المتكاملة المطلوبة لتلبية احتياجات قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة وتأمين مستلزمات تطويره واستدامته بما يضمن الوصول إلى قطاع مشروعات ديناميكي وتنافسي خالق للقيمة ومولد لفرص العمل وقادر على توسيع نشاطه وقدراته على الوصول إلى الأسواق التصديرية بكفاءة عالية وتحقيق الترابطات اللازمة مع المشاريع الكبيرة في سلاسل القيمة وبما يعزز مساهمته في التوسع في التشغيل إضافة إلى دورها الرئيسي في توحيد مرجعية الجهات العاملة فيه وضمان التنسيق بينها لتنمية وتوحيد الرؤية والإستراتيجيات وتحديد ما يبرمج عمل تنفيذية طموحة

الكاملة لكون هذا القطاع يعتبر حجر الأساس للمنظومة المؤسساتية الضرورية لتكثيف هذه المشروعات من التوسع في الإنتاج والتشغيل. وأشار الجوزائري إلى تشكيل فريق عمل بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والإدارة السابقة للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات لتلديد الإمكانيات ونقاط القوة والضعف الخاصة بالهيئة السابقة وتأمين متطلبات تطوير العمل والتحديات الضرورية للقيام بال دور المنوط بها بمسئولية عال حيث ستقوم الهيئة بتطوير آليات العمل بشكل كامل بهدف توفير السبل المكنة لإحداث نمو كلي في سلة السلع والخدمات المنتجة في هذا القطاع وتقديم التسهيلات اللازمة لاستدامة نشاطها وخاصة الكونسرو والنسيجية وصناعة الخشب والمنتجات الجلدية والمنتجات الجلدية والمنتجات الجلدية والمنتجات الجلدية

بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجوزائري أن الدور الأساسي لهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيعنى بتحديد آليات ومطارح دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر ربط المؤسسات التنموية بالمشروع الصغير والمتوسط وتوفير دعم الإنتاج والصرافات وإعطاء الأولويات والمزايا للشركات الصغيرة والمتوسطة. مبيّناً في تصريح صحفي أن الهيئة تستهدف في مرحلتها الأولى القطاعات الزراعية وخاصة البيوت البلاستيكية وزراعة الأشجار المثمرة وإعادة ترميم الثروة الحيوانية والصناعات الزراعية وخاصة الكونسرو والنسيجية وصناعة الخشب والمنتجات الجلدية والمنتجات الجلدية والمنتجات الجلدية والمنتجات الجلدية

الوطن

مصرف سورية المركزي.